وفي اوائل شهر ابريل (نيسان) الماضي ماتت قطتان بعد ان مرضتا بضعة ايام وكانت اعراض مرضها مثل اعراض دفتيريا القطاط ثم مرضت قطاط اخرى بهذا المرض وماتت ولدى البحث عن سبب مرض القطتين الاوليين وجد انهُ كان بالقرب منها بترتان حلاّبتان مريضتان بالدفتيريا المدخلة في جسمها بالتلقيح الصناعي وكان باشلس الدفتيريا قد وجد في لبنها فأمر الخادم بصبهِ كلهِ فتقدّم جانبًا منهُ للقطتين فاصيبتا بالدفتيريا

ويستدلُّ من كل ما تقدّم ان الدفتيريا تصل الى الناس من القطاط ومن لبن البقر وان مرض القطاط الذي يظهر انهُ التهاب رئوي شعبي ومرض البقر الذي يظهر كذلك هما داء الدفتيريا بعينهِ وان القطاط تصاب بالدفتيريا من شربها لبن البقر المصابة بها والاولاد تعدى بالدفتيريا من شربها لبن البقر المصابة بالدفتيريا ومن قيامها بترب قطاط مصابة بها وهذا غاية ما انتهى اليهِ البحث حتى الآن واذا لم يتسع نطاق البحث اكثر من ذلك فما تقدّم كافٍ للارشاد الى التوقي من هذا الداء الخبيث وذلك بقتل القطاط المريضة وبإغلاء لبن البقر دائمًا قبل شربهِ

نسبة النقدين الكريمين

ان مَن يضع شيئًا من المال في "صندوق التوفير" في البنك العثماني بمصر يجد بين شروطهِ انهُ لا يقبل النقود الفضيَّة الاَّ اذا كانت كسرًا من النقود الذهبيَّة اي انهُ لا يقبل منك مئة وخمسين غرشًا نقودًا فضيَّة ولكنهُ يقبلها اذا كان بينها جنيه مصري او انكليزي والبقيَّة فضة. وهذا الشرط مرعيٌّ في اماكن أخرى في القطر المصري حتى في بعض المصالح الاميريَّة وظاهرٌ ان قيمة النقود الفضيَّة المصريَّة نسبيَّة لا حقيقيَّة فهي معتبرة بقيمتها هنا في القطر المصري لا في غيرهِ من الاقطار وما ذلك الاَّ لان قيمة الفضة الحقيقيَّة قد هبطت كثيرًا منذ عشرين سنة الى الآن ولا يزال الناس في خوف من هبوطها فيمتنعون عن قبضها اذا امكنهم قبض الذهب بدلاً منها. فقد كان ثمن الدرهم من الفضة في اسواق لندرا سنة ١٨٧٠ نحو غرشين مصريين فبلغ سنة ١٨٨٦ نحو غرش ونصف ثم ارتفع قليلاً ولكنهُ لم يزل دون الثمن الاوَّل كثيرًا. وسنأتي على اسباب ذلك ونتائجهِ في هذه المقالة

لما انضمَّت الممالك الالمانيَّة تحت لواء الامبراطوريَّة رأت انهُ لا بدَّ لرواج تجارتها وسهولة الاخذ والعطاء فيها من ان تعتمد على نظام واحد من النقود في مالكها المختلفة فجمعت

سبعة عشر نوعًا من النقود الذهبيَّة الشائعة فيها وستة وستين نوعًا من النقود الفضيَّة وستة واربعين نوعًا من القراطيس الماليَّة التي اصدرها خمسة وثلاثون بنكًا مختلفًا ما عدا نقود الورق التي اصدرتها الحكومة قبلاً وابدلتها بنقود من الذهب والفضة والورق واتبعت فيها نظامًا واحدًا وجعلت الذهب متياسًا لها كلها وجعلت اعتمادها عليهِ. وقد سهل عليها ذلك لانها قبضت من فرنسا من النقود الذهبيَّة ما قيمتهُ احد عشر مليونًا من الجنيهات الانكليزيَّة واخذت منها قراطيس ماليَّة بما يقبل في بنك لندرا مثلاً وبصرف بالنقود الذهبيَّة. وحددت قيمة ما يسك فيها من النقود الفضيَّة بنحو خمسين غرشًا لكل نفس من رعاياها ولذلك اضطرَّت ان تبيع ما زاد عنها من النقود الفضيَّة القديمة فباعت منها بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٨٧٩ باكثر من ٣٨ مليونًا وثلث مليون من الجنيهات فهبط ثمن الفضة بسبب ذلك هبوطًا فاحشًا وزاد هبوطهُ لان الممالك الاربع الداخلة في الاتحاد اللاتيني وهي فرنسا وبلجكا وايطاليا وسويسرا خافت ان تكثر الفضة في مضاربها ويفنى منها الذهب فقلَّلت سك النقود الفضيَّة سنة ١٨٧٤ ثم منعت سك الريالات بين سنة ١٨٧٧ و ١٨٧٨. فلما رأت جرمانيا ذلك منعت بيع نقودها الفضية املاً بارتفاع سعرها بحسب ما اشار بهِ عليها اصحاب البنوك الالمانيَّة فجاء الامر على غير ما املت وعلى خلاف ما اشاروا لانها اوقفت بيع الفضة سنة ١٨٧٩ وكان ثمن الاوقية حينئذٍ في سوق لندرا ٥١ بنسًا و⅛ بنس فهبط حتى بلغ في شهر اكتوبر سنة ١٨٨٧ اربعة واربعين بنسًا وثمنًا. وسبب ذلك انهُ استُخرج من معادن الفضة بين سنة ١٨٧٣ و ١٨٧٩ ما قيمتهُ ١١٦ مليونًا وثلث مليون من الجنيهات اي اكثر من اربعة اضعاف الفضة التي باعتها جرمانيا وزد على ذلك ان الخوف من هبوط ثمن الفضة كان شاغلاً افكار كثيرين من رجال السياسة والاقتصاد منذ سنة ١٨٦٠ حينما انبأ الاستاذ كارنس الاقتصادي بهبوط ثمنها ويقال ان فرنسا كانت عازمة على خفض ثمنها منذ سنة ١٨٥٣ ثم انتشبت الحرب الاميركيَّة وغلت اسعار القطن فأتي بهِ من بلاد الهند وارسلت اوربا مبلغًا كبيرًا من النقود الفضيَّة اليها بدلاً منهُ فقلَّت النقود الفضيَّة ولكن التجار والصيارفة ظلوا يخافون من هبوط ثمنها فاهبطوهُ حينما دعت الحال الى ذلك

وقد بلغت قيمة الفضة المستخرجة من مناجم الارض بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٨٨٧ نحو ١٢٥٠ مليون ريال على فرض ان في كل ريال ٤١٢ قمحة و½ قمحة والجانب الاقل منها صكَّ نقودًا ولكن لنفرض انها سكت كلها نقودًا فيكون المسكوك منها في السنة نحو

٨٣ مليون ريال او اقل من ١٧ مليون جنيه ومن المعلوم انهُ أُرسل منها الى بلاد الهند وحدها بين سنة ١٨٥٥ و١٨٧٠ ما قيمتهُ مئة وخمسون مليونًا من الجنيهات والمتوسط عشرة ملايين في السنة ثم قلَّ المرسل اليها في السنين التالية ولكنهُ عاد فزاد حتى بلغ سنة ١٨٨٦ نحو اثني عشر مليونًا اي اكثر من ثلثي الفضة المستخرجة من الارض . ولولا ارسال الفضة الى بلاد الهند وغيرها من بلدان المشرق لزادت في اسواق اوربا زيادة فاحشة وهبط ثمنها اكثر فاكثر

ومما هو حري بالذكر ان هبوط ثمن الفضة لم يُشعر بهِ كثيرًا في الممالك الشرقيَّة لان اثمان كل العروض قد هبطت ايضًا وهبوطها اكثر من هبوط ثمن الفضة ولأن مقدار تجارة انكلترا مع المشرق ولاسيَّما مع الهند قد زاد فقد ثبت من التقارير الرسميَّة التي رفعت الى مؤتمر الذهب والفضة البريطاني سنة ١٨٨٦ ان تجارة بريطانيا مع الهند قد زادت منذ سنة ١٨٧٤ فبلغت المئة ١٠٤ في الوارد الى الهند و١٤٩ في الصادر منها وذلك بمقابلة سنة ١٨٧٥ و١٨٨٥

ويظن البعض ان رخص قيمة الفضة الذي دعا الى الاقلال من سكها نقودًا والى عدم اعتبارها مقياسًا للمعاملة كالذهب قد قلَّل النقود بين ايدي الناس فسبَّب ما تراهُ من ارتفاع الاسعار والضيق المالي والتجاري فردَّ عليهم الاقتصادي غفن الشهير منذ بضعة شهور ردًّا طويلاً وممَّا قالهُ في هذا الشان ان الذهب والفضة اللذين يستخرجان من الارض سنة فسنة لا يضربان كلها نقودًا بل يصاغ جانب كبير منها حليًّ وآنية مختلفة وقدَّر ان في البلاد الانكليزيَّة من الحلى والساعات الذهبيَّة ما قيمتهُ اكثر من خمسين مليونًا من الجنيهات وليس فيها من النقود الذهبيَّة اكثر من ستين مليونًا من الجنيهات . وفيها ما قيمتهُ نحو خمسين او ستين مليونًا من الحلى والآنية الفضيَّة مع ان النقود الفضيَّة التي فيها لا تزيد كثيرًا عن عشرين مليونًا . وان الحلى والآنية الذهبيَّة والفضيَّة موجودة بكثرة في كل ممالك الارض وهي تزيد عامًا فعامًا حتى ان ثلثي الذهب الذي يستخرج من الارض يصاغ حليًّ وآنية . هذا ناهيك عن ان الناس لا يتعاملون كلهم بكل ما معهم من النقود بل يذخرون جانبًا كبيرًا منها والنقود المذخورة[1] في حكم الحلى والآنية لانها لا تسهِّل التجارة بوجه من الوجوه فهي كالبضاعة بل كالعقار . ولذلك فالضيق الحالي لم يحدث كلهُ من رخص الفضة ولا من قلَّة النقود

(١) انتهينا منذ شهر او اكثر الى انواع من الجنيهات الانكليزية مضروبة من ايام الملك جورج الرابع سنة ١٨٢٩ و١٨٣٠ وهي لم تزل مجلوَّة كأنها خرجت من تحت السكة بالامس وعلى بعضها وحي اسود يتنزع عنها بسهولة ولا يمكن ان يعلل وجودها على هذه الصورة الاَّ بانها قد خزنت في البلاد منذ سنين سنة ولم يتعامل بها احد

وهنا تعترض امامنا مسئلة النقدين الكريين التي اشغلت افكار الساسة والاقتصاديين في هذه الايام فان بعضهم يرى وجوب التعامل بالذهب والفضة معاً وان تعيّن للفضة قيمة محدودة بالنسبة الى الذهب كما تعيّن لنقود الورق وهذه القيمة لا تتغير مهما رخصت الفضة. وان تضرب الحكومة منها نقودًا كثيرة بقدر احتياج اهاليها لترويج متاجرهم ودليلهم الاقوى ان الامتناع عن سك الفضة يقلل النقود بين ايدي الناس فيخل ايديهم عن العمل. وبعضهم يرى ان يكون الذهب وحدهُ مقياسًا للمعاملة ويلغى ضرب النقود الفضيّة اي يضرب منها مقدار قليل لتسهيل التعامل ولا يجبر احد على قبض النقود الفضيّة الاّ اذا كانت دون الجنيه او الجنيهين كما هو جارٍ الآن في البلاد الانكليزيّة ولا تكون قيمة النقود الفضيّة ثابتة بل تعامل معاملة البضائع. وعندهم ان الجانب الاكبر من المحجرين الكريين الذهب والفضة بضاعة مثل بقيّة البضائع فاذا سكّ جانب منها نقودًا لم يلزم عن ذلك ان تكون قيمة هذه النقود ثابتة مع تغير قيمة البضاعة كلها لان نسبة البضائع بعضها الى بعض تتوقف على طرق ايجادها والحاجة اليها وكذلك النقود التي تقوّم بها تلك البضائع فاذا غلا الذهب اي صار يشترى بالدينار منهُ عشرون مترًا من النسيج او رخص فصار يشترى بهِ عشرة امتار فقط فلا يكون ذلك لقلة الذهب ولا لكثرتهِ بل لرخص المنسوجات او لغلائها. ولا ينكر انهُ قد يكثر الذهب في بعض الاماكن وتقل فيها بقيّة اللوازم فيرخص ثمنهُ كثيرًا بالنسبة اليها كما حدث في كليفورنيا عند اكتشاف الذهب فيها ولكنّ الغالب ان ثمن البضائع هو الذي يعلو ويهبط

والفضة قد شاركت اكثر البضائع في هذه السنين بكثرة المستخرج منها كما تقدّم وفي سهولة استخراجها فاذا اتبعت بلاد من البلدان مذهب اهل النقدين وحدّدت لها ثمنًا محدودًا بالنسبة الى الذهب ولم تحدد المقدار الذي يسك منها لم يمضِ زمن طويل حتى تصير نقودها كلها فضة ويخرج الذهب منها الى غيرها من البلدان وتقلّ ثروتها الماليّة بحسب هبوط قيمة نقودها الفضيّة في غيرها من البلدان واما اذا كانت النقود الفضيّة قليلة فيها فهبوط قيمتها لا يضر بها اكثر مما يضر بها هبوط اسعار البضائع

والظاهر انهُ لو اتفقت كل الدول على جعل الذهب وحدهُ مقياسًا للمعاملة وحدّدت ما تسكهُ من النقود الفضيّة بما لا يزيد عن احتياج اهاليها وحدّدت قيمتهُ بالنسبة الى الذهب ومنعت كل دولة دخول نقود بقيّة الدول الفضيّة الى بلادها لتمت غاية اهل النقد الواحد واهل النقدين والارجح ان ذلك سيتبع في كل الممالك عاجلاً او آجلاً